الاحتجاج النحوي بكلام الإمام علي(ع) في شرح الرضي على الكافية

م.د. أحمد جعفر داود
جامعة واسط. كلية التربية . قسم علوم القران

المقدمة:

تعد الشواهد النحوية الأساس في بناء قواعد النحو، وترسيخ أحكامه، ولا غنى لأي نحوي عنها في كل مسألة نحوية تعرض له، فيها يؤيد آراءه، ويدعم مذهبه، وقد حظيت الشواهد بعناية فائقة من لدن علماء العربية الأوائل منذ المحاولات الأولى لوضع أصول النحو، والذي قام على استقراء اللغة من المساحات اللغوية التي يصح أخذ اللغة منها، وكانت الشواهد أداة لهذا الاستقراء، قال ابن جني (ت 392هـ) عن علم العربية: (هو منتزع من استقراء هذه اللغة) [1] حتى ذهب بعض المحدثين إلى أن (الشاهد في علم النحو هو النحو) [2].

والشاهد في اللغة: (العالم الذي يبيّن ما علمه) [3]، وفي الاصطلاح: (الجزئي الذي يذكر لإثبات القاعدة كآية من التنزيل، أو قول من أقوال العرب الموثوق بعربيتهم) [4]، وعلى أساس هذا التعريف فإن الشواهد النحوية نوعان: أحدهما: شواهد نثرية تندرج فيها الشواهد القرآنية وشواهد الحديث النبوي الشريف وشواهد كلام العرب المنثور، والآخر: شواهد شعرية وهي الشواهد الغالبة في كتب النحو، والشواهد النثرية تنقسم إلى شواهد القرآن الكريم وهي الشواهد الأكثر استعمالاً في الاحتجاج النحوي من بين الشواهد النثرية، وقد أجمع النحويون على حجية الاحتجاج بشواهد القرآن الكريم، وعن ذلك قال السيوطي (ت 911هـ): (أمّا القرآن فكل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء أكان متواتراً أم أحاداً أم شاذاً) [5]، وهذا الموقف من الاحتجاج بالقرآن الكريم سار عليه النحويون من المذهبين فسيبويه (ت 180هـ) كان (من أكثر النحاة تمسكاً بالشاهد القرآني وإجلالاً له وكان يضعه في المرتبة الأولى لأنه أبلغ كلام نزل وأوثق نصّ وصل، ولأنه يمثل العربية الأصيلة والأساليب الرفيعة ويخاطب الناس بلغتهم وعلى ما يعنون فهو يعتبر الأساس الأول في

الاستشهاد) [6] . وكذلك كان (الفراء يعدّ من هؤلاءِ الذين جعلوا القرآن الكريم نصب أعينهم في الاستدلال ووضع القاعدة النحوية فقد اتخذ لغة القرآن الكريم مثلاً أعلى للفصاحة) [7] .

أمّا الحديث النبوي الشريف فهو (كلام النبي العربي محمد صلّى الله عليه – وآله – وسلم)[8] وقد كان من الحق أن يأتي في الاحتجاج بعد القرآن الكريم وقبل كلام العرب من شعر ونثر، لأنه كلام أفصح من نطق بالعربية، ولاسيما أن كلامه (صلّى الله عليه وآله وسلم) حظي بنصيب وافر من التحرّي في الرواية، والتشدد في التدوين إلاّ أن الحديث النبوي كان (أقل مصادر الاحتجاج عناية من النحاة وورود اً في كتب النحو) [9]، ولاسيما عند النحويين المتقدمين إلى أن نصل إلى ابن مالك (ت 672 هـ) [10]، ورضي الدين الاستراباذي (ت 686 هـ) اللذان سارا على منهج يقوم على كثرة الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف، ولم تقتصر عناية الاستراباذي على الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف وحده [11] بل وسع دائرة احتجاجه بكلام أهل البيت عليهم السلام [12]، وهو بهذا يؤسس لمنهج جديد في الدرس النحوي يقوم على الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف وكلام أهل البيت، وقد أشار محقق (شرح الرضي على الكافية) إلى عناية الرضي بكلام الإمام علي – عليه السلام – إذ قال في الهامش: (والرضي يستشهد كثيراً بما ورد في نهج البلاغة منسوباً للإمام علي، وكلامه رضي الله عنه في مقدمة الكلام الذي يستشهد به بعد كلام الله وكلام رسوله صلى الله عليه – وآله – وسلم) [13] . ولاشك أن الاستراباذي كان موفقاً في منهجه هذا، لأن هذين المصدرين من مصادر الاحتجاج يعدان منبعاً من منابع اللغة الثرة ومصدر من مصادرها التي لا تنضب قال الإمام علي – عليه السلام – واصفاً بلاغة الرسول الأعظم (صلى الله عليه وآله وسلم): (ما سمعت كلمة عربية من العرب إلاّ وقد سمعتها من النبي (ص) وسمعته يقول: مات حتفَ أنفه وما سمعتها من عربي قبله) [14] . وكلام أهل البيت وهم مهبط الوحي لاشك أنه يعد من فصيح كلام العرب وهو مقدم على غيره من الكلام لمنزلتهم الرفيعة ومكانتهم العالية التي لا يدانيها شيء

وسيأخذ البحث على عاتقه ابراز احتجاج الرضي الاستراباذي بكلام الإمام علي – عليه السلام – في شرحه لكافية ابن الحاجب (ت 646 هـ)، إذ احتج الرضي بكلامه في (31) موضعاً، واحتجاج الرضي بكلامه – عليه السلام– له بعدان: الأول: أن الرضي يؤسس لمنهج جديد في الاستشهاد النحوي وذلك من خلال كثرة الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف وكلام الإمام علي – عليه السلام –، وأرى أن الأساس الذي قام عليه هذا المنهج يستند إلى حجة قوية .

الآخر: أن الرضي قدم لنا خدمة كبيرة في صحة نسبة ما ورد في كتاب (نهج البلاغة) إلى الإمام علي – عليه السلام – لكون الرضي من العلماء المتقدمين الموثوق بهم .

وعناية الرضي بكلام الإمام علي (ع) واضحة، إذ إنه لم يكتف بالاحتجاج بكلامه (ع) بل أورد حديثاً نبوياً يشير إلى منزلة الإمام (ع) إذ احتج بقوله (صلى الله عليه واله وسلم): (أنتَ مني بمنزلة هارونَ من موسى)[15]عند حديثه عن تعلق حرفي جرّ بحرف التشبيه (الكاف) [16] ولمّا كانت دراسة الشاهد النحوي تقوم على أساسين:

الأوّل: إيراد الشاهد، والآخر: الوظيفة التي يؤديها فقد حرصت على أن ينقسم بحثي على أساس ذلك فتناولت في القسم الأوّل: منهج الرضي في إيراد الشواهد من كلام الإمام – عليه السلام – وعرضت فيه طريقة عرضه للشاهد، ورتبته، وتعدد الشواهد للمسألة الواحدة فضلاً عن توضيح الشاهد، أمّا القسم الثاني فقد عرضت فيه وظيفة الشواهد من كلام الإمام وهي توثيق القواعد النحوية، وتوثيق آراء الرضي النحوية التي صدر عنها فضلاً عن توظيفها في ردّه على آراء النحويين، وفي الخلاف النحوي .

أولاً: منهج الرضي في إيراد الشواهد:

طريقة عرض الشاهد:

اتخذ الرضي طريقتين في عرض شواهده من كلام الإمام (ع) وهما:

1 - إيراد الشاهد منسوباً:

دأب الرضي على نسبة الشواهد التي احتج بها من كلام الإمام (ع) في اغلب مواضع الاستشهاد، وكان يقدم الشاهد بعبارات واضحة الدلالة على النسبة، وقد تنوعت هذه العبارات إذ يقدمه مرة بعبارات تشير إلى الإمام (ع) أو صفته أو الدعاء له من مثل (قال علي رضي الله عنه، وقول أمير المؤمنين علي رضي الله عنه، كقوله كرم الله وجهه، وكقوله عليه الصلاة والسلام) وتارة أخرى يورد الشاهد منسوباً إليه مع ذكر كتاب نهج البلاغة، أو يكتفي بنسبة الشاهد إلى نهج البلاغة مشفوعاً بالخطبة أحياناً في عبارات من قبيل (قول علي رضي الله عنه في النهج، وكقوله كرم الله وجهه في نهج البلاغة، وفي نهج البلاغة في الخطبة البكالية) .

2 - إيراد الشاهد دون عزو:

أورد الرضي ثلاثة شواهد دون عزو ونسبة هي:

أ - قوله (ع): (لا خيرَ بخيرٍ بعدَهُ النارُ)[17]، إذ قدمه بلفظ (نحو) في الموضعين اللذين احتج بهما وهما في زيادة حرف الجر الزائد الباء في خبر (لا) التبرئة [18] .

- قوله (ع): (وجدتُ الناسَ: أخْبُرْ تَقْلِهِ) [19] وهذا الشاهد أورده الرضي مسبوقاً بلفظ (نحو) وقد احتج به في مجيء الجملة الطلبية مفعولاً ثانياً في باب (ظن) [20]، وهذا الشاهد من كلام الإمام (ع) وثقه الشريف الرضي إذ قال: (ومّما يقوي أنه كونه من كلام أمير المؤمنين (عليه السلام) ما حكاه ثعلب قال حدثنا ابن الإعرابي قال: قال المأمون: لولا أن علياً (عليه السلام) قال: أخْبُرْ تقلِهِ لقلت أنا: أقلِهِ تَخْبُرْ)[21] .

- قوله (ع): (اتقى اللهَ امرؤ وفعلَ خيراً يُثبْ عليه) [22] . إذ احتج به دون عزو، ونسبة في جواز جزم جواب الشرط بعد الأمر المدلول عليه بالخبر [23] .

ب - رتبة الشاهد من كلام الإمام:

أشار محقق شرح الرضي على الكافية إلى منهج الرضي في تعامله مع الشاهد من كلام الإمام عليه السلام فهو يأتي بعد كلام الله سبحانه وتعالى من الشواهد القرآنية، وكلام رسوله (صلى الله عليه وآله وسلم) متقدماً في الرتبة على الشاهد الشعري إذا اجتمعا معاً في الاستدلال، وهذا المنهج سار عليه الرضي في كل استدلالته بكلام الإمام عليه السلام، وممّا استدل به من كلامه عليه السلام داعماً فيه الاستعمال القرآني قوله عليه السلام: (كأنْ قد وَرَدَتِ الأظْعَانُ) [24] إذ احتج بهذا الشاهد في مجيء الجملة الفعلية بعد (كأن) المهملة [25] بعد أن أورد شاهداً قرآنياً في المسألة نفسها هو قوله تعالى: (كَأن لَم تَغْنَ بالأمْسِ) [26] ومستشهداً بشاهد شعري بعد كلام الإمام – عليه السلام – هو قول الشاعر: [27]

أفِدَ الترحلُ غيرَ أنّ ركابَنَا لَمَّا تزلْ برحالِنا وكأن قدِ

ويلحظ أن رتبة الشاهد من كلام الإمام عليه السلام تأتي بعد الشاهد القرآني وقبل الشاهد الشعري، وهذا منهج سار عليه الرضي في شرحه [28] .

ج- تعدد الشواهد للمسألة الواحدة:

عمد الرضي في بعض المواضع إلى الاحتجاج للمسألة الواحدة بأكثر من شاهد واحد من كلام الإمام – عليه السلام –، وهذا يدل على علو كلام الإمام علي عليه السلام عنده، وكذلك

يشير إلى قوة حجية الاستشهاد بكلامه في الاحتجاج النحوي، وممّا احتج به بأكثر من شاهد ما أورده عند حديثه عن إضافة الشيء إلى نفسه إذ جوّز الكوفيون إضافة الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان، فيما ذهب البصريون إلى عدم جواز ذلك [29] وبعد أن أورد الرضي الرأيين لم ينكر رأي الكوفيين في المسألة بل أورد شاهدين من كلام الإمام عليه السلام تدعم ما ذهبوا إليه إذ قال: (والإنصاف أن مثله كثير لا يمكن دفعه، كما في نهج البلاغة: (لَنَسَخَ الرَّجَاءُ منهم شَفَقَاتِ وَجَلِهِمْ) [30]، وقوله: (ورخاءِ الدَّعةِ وسكائِكَ الهَواءِ) [31]، ولو قلنا إن بين الاسمين في كل موضع فرقاً لاحتجنا إلى تعسفات كثيرة) [32] .

د- توضيح الشاهد:

قد يرى الرضي أن بعض الشواهد التي يأتي بها في بعض مواضع الاحتجاج غير واضحة فيعمد إلى توضيحها وبيان المعاني الخفية فيها مستعيناً أحياناً بشواهد مماثلة من القرآن الكريم، ومن ذلك ما وضحه عند تناوله مسألة مشاركة المجرور بـــ (من) التفضيلية المفضل في المعنى تقديراً، إذ احتج بشاهدين من كلام الإمام عليه السلام ووجد ضرورة لتوضيح الشاهدين إذ قال: (ولا يخلو المجرور بمن التفضيلية من مشاركة المفضل في المعنى إما تحقيقاً كما في: زيدٌ أحسنُ من عمرو، وإمّا تقديراً، كما في قول علي رضي الله عنه: (لأن أصومَ يوماً من شعبان، أحبُّ إليّ من أن أفطرَ يوماً من رمضان) [33] لأن إفطار يوم الشك الذي يمكن أن يكون من رمضان محبوب عند المخالف، فقدّره علي رضي الله عنه محبوباً إلى نفسه أيضاً، ثم فضّل صومَ يومٍ من شعبان عليه، فكأنه قال: هبْ أنه محبوبٌ عندي أيضاً، أليس صومُ يومٍ من شعبان أحبَّ منه، وقال رضي الله عنه: (اللهم أبْدِلني بهم خيراً مِنهُم) [34] أي في اعتقادهم لا في نفس الأمر فإنه ليس فيهم خيرٌ، (وأبْدِلْهم بي شَرّاً مِنِّي) [35] أي في اعتقادهم أيضاً وإلاّ فلم يكن فيه كرم الله وجهه شرٌّ، ومثله قوله تعالى: (أَصْحَابُ الجنةِ يَوَمئذٍ خَيْرٌ مُسْتَقَرّاً) [36] كأنهم لما اختاروا موجبَ النار اختاروا النارَ) [37] . وعند رجوعنا إلى الشرح نجد توضيحات من هذا القبيل على بعض الشواهد التي أوردها الرضي من أقوال الإمام عليه السلام [38] .

ثانياً: وظيفة الشواهد من كلام الإمام:

سبق وبيّنا أهمية الشاهد في علم النحو، ويلزمنا المقام التفريق بين نوعين من الشواهد النحوية، الأول: شاهد الاستدلال وهو (ما يدخل في الاحتجاج لإثبات رأي أو نقضه أو بناء قاعدة أو هدمها أو تقرير رأي أو حكم نحوي) [39]، والآخر: شاهد التمثيل ويؤتي به

لغرض التوضيح والتمثيل [40]، والفيصل في النوعين هو نوع النص ومنشؤه، فشاهد الاستدلال يعد أساساً للقواعد سواءً كان نصاً قرآنياً أو نثرياً أو شعرياً منسوباً إلى قائل موثوق به في عصر الاحتجاج، أمّا شاهد الاستدلال فهو ما ساقه النحوي من أمثلة مصنوعة، أو ما رواه عمن لا يحتج بكلامه ممن تجاوز عصر توثيق اللغة [41]، وعند النظر إلى الشواهد التي احتج بها الرضي من كلام الإمام عليه السلام، نجد أنها جميعاً شواهد استدلال ؛ لأن الإمام علي – عليه السلام – عاش في عصر التوثيق اللغوي، وعليه نستطيع أن نميز الوظائف التي أدتها شواهد كلام الإمام – عليه السلام – في شرح الرضي على الكافية وهي:

أ. توثيق قاعدة نحوية:

لاشك أن النحوي حريص على توثيق القواعد النحوية التي يعرض لها بالشواهد النحوية المختلفة، وهي دليله الذي يشهد له بصحة أحكامه واطرادها، والرضي لم يكن بدعاً بين النحويين، إذ أكثر من الاحتجاج بالشواهد المختلفة في توثيق القواعد والإحكام النحوية ومنها شواهد كلام الإمام عليه السلام، إذ وظفه في توثيق كثير من القواعد والأحكام النحوية ونذكر منها:

– قوله عليه السلام: (أحمدُهُ أوَّلاً بَادِئاً) [42]، أورده الرضي عند تناوله لاستعمال اسم التفضيل (أوّل) وبيان وصفيته وإعرابه إذا خلا من ذكر الموصوف قبله ظاهراً أو من ذكر (من) التفضيلية إذ قال: (لم تعتبر وصفيته إلاّ مع ذكر الموصوف قبله ظاهراً، نحو يوماً أوّل، أو ذكر (من) التفضيلية بعده ظاهرة، إذ هي دليل على أن (أفعل)، ليس اسماً صريحاً كأفكل وأبدع، فإن خلا منهما معاً ولم يكن مع اللام والإضافة، دخل فيه التنوين مع الجر لخفاء وصفيته كما مرّ، وذلك كقول علي رضي الله عنه: (أحمدُهُ أوَّلاً بَادِئاً) ويقال: ما تركت له أوّلاً ولا آخراً) [43] .

– قوله عليه السلام: (أجْزَأ امرُؤٌ قِرْنَهُ، وَآسَى أخَاهُ بنَفْسِهِ) [44]، استدل الرضي بهذا الشاهد على أن الماضي ينصرف إلى الاستقبال بالإنشاء الطلبي أمراً [45]، والمعنى من كلام الإمام ليجزئ كل واحد منكم قرنه أي خصمه في الحرب وليواسي زميله في الحرب بنفسه ولا يتركه لعدوه وواضح انصراف دلالة الفعل الماضي (آسى) إلى الأمر .

– قوله عليه السلام: (وإنْ فعَلَ اللهُ ذلكَ لكم أتؤمنونَ) [46]، واستدل بهذا الشاهد على عدم دخول الفاء على جواب الشرط إذا كان مصدّراً بهمزة استفهام ؛ لأن (الهمزة من

بين جميع ما يغيّر معنى الكلام، يجوز دخولها كما تقدم، على أداة الشرط، فيقدّر تقديم الهمزة على أداة الشرط نحو قولك: إن أكرمتك أتكرمني، كأنك قلت أئِنْ أكرمتك تكرمني، قال علي رضي الله عنه في نهج البلاغة: (وإنْ فعلَ اللهُ ذلكَ لكم أتؤمنونَ)) [47]: وفضلا عمّا ذكرنا احتج الرضي بشواهد أخرى من كلام الإمام عليه السلام توثق كثيراً من القواعد والأحكام النحوية التي عرض لها في شرحه [48] .

ب-توثيق رأي:

كانت للرضي في شرحه آراء نحوية كثيرة في كثير من المسائل النحوية التي تعرض لشرحها، واستطاع أن يوظف طائفة من شواهد كلام الإمام عليه السلام في توثيق آرائه النحوية التي صدر عنها ونذكر منها:

- قوله عليه السلام: (وأنتُمْ والسَّاعَةُ في قرَنٍ واحدٍ) [49]، أورده عند تعرضه لحذف الخبر وجوباً إذا وقع بعد المبتدأ (واو) هي نص في المعية في نحو قولهم: (كلُّ رجلٍ وضيعتُهُ)، إذ ذهب البصريون إلى حذف الخبر وجوباً والتقدير عندهم (كلُّ رجلٍ وضيعتُهُ مقترنان) ويقدّر الخبر بعد واو المعية، أما الكوفيون فيرون أن (وضيعته) خبر المبتدأ ؛ لأن الواو بمعنى (مع) والمعنى عندهم: (كلُّ رجلٍ مع ضيعته) [50]. وبعد أن عرض الرضي حجج المذهبين في المسألة ذهب إلى أن (حذف الخبر في مثله غالب لا واجب، وفي نهج البلاغة: (وأنْتُم والسَّاعةُ في قرَنٍ واحدٍ) [51] .

- قوله عليه السلام: (فأعْطاهُ اللهُ النَّظِرَةَ استِحقاقاً لِلسُّخْطَةِ واسْتِتْماماً لِلبَلِيَّةِ) [52]، أورده عند تناوله باب المفعول به، إذ يذهب جمهور النحويين إلى أن المفعول له يشارك عامله في الوقت والفاعل، وبعض النحويين لا يشترطون التشارك في الفاعل [53]، ولم ينكر الرضي عدم اشتراط التشارك في الفاعل، وإن كان يرى أن ذلك هو الأغلب، إذ قال محتجاً بكلام الإمام عليه السلام: (وبعض النحاة لا يشترط تشاركهما في الفاعل، وهو الذي يَقوي في ظني، وإن كان الأغلب هو الأول، والدليل على جواز التشارك قول أمير المؤمنين علي – عليه السلام – في نهج البلاغة: (فأعْطاهُ اللهُ النَّظِرَةَ استِحقاقاً لِلسُّخْطَةِ، واسْتِتْماماً لِلبَلِيّةِ) ؛ والمستحق للسُّخطَةِ إبليس والمعطي للنَّظِرَةِ هو الله تعالى) [54] . وواضح أن الرضي يجيز استعمالاً فصيحاً هو عدم اشتراط تشارك المفعول له وعامله في الفاعل اعتماداً على رأي

بعض النحويين، ولكنه لا يغفل الإشارة إلى أن الاستعمال الأفصح هو اشتراط تشاركهما في الفاعل إذ عبّر عنه بلفظ (الأغلب)، وهو دليل على أن هذا الاستعمال هو الأفصح عنده .

- قوله عليه السلام: (واللهِ لابنُ أبي طالِب آنسُ بالموتِ مِن الطِّفْلِ بِثَدْيِ أمِّهِ) [55]، وقد احتج به في جواز تأخير حالين عن عاملهما (أفعل التفضيل)، إذ يذهب النحويون إلى أن الحال تتقدم على عاملها وجوباً إذا كان العامل فيها اسم تفضيل عاملاً في حالين فُضل صاحب أحداهما على صاحب الأخرى أو كان صاحبها واحداً في المعنى، مفضلاً على نفسه في حالة دون أخرى نحو (زيدٌ قائماً أحسنُ منه قاعداً) [56] ويرى النحويون في هذه الحالة وجوب تقديم الحال التي للمفضل بحيث يتوسط اسم التفضيل بينهما [57]، ولكن الرضي يجيز تأخير الحالين عن اسم التفضيل اعتماداً على قول الإمام عليه السلام، مبيناً عدم ورود سماع يؤيد ذلك إذ قال: (ومع هذا كله فلا أرى بأساً بأن يقال ههنا، وإن لم يسمع، زيد أحسن قائماً منه قاعداً، كما قال عليّ رضي الله عنه في الجارِّ: (واللهِ لابنُ أبي طالِب، آنسُ بالموتِ من الطِّفلِ بِثدي أمّهِ)) [58] وقد أشار إلى رأي الرضي هذا عباس حسن إذ قال: (أجاز فريق من النحاة ما يشيع اليوم في بعض الأساليب، من تأخير الحالين معاً عن أفعل التفضيل، بشرط أن تقع بعده الحال الأولى مفصولة من الثانية بالمفضل عليه ؛ نحو (المتعلمُ أقدرُ تاجراً منه زارعاً)) [59] .

- قوله عليه السلام: ((وقلَّتْ عَنْكُم نَبْوَتُهُ)) [60]، واحتج به الرضي عند تناوله مسألة إعمال المصدر، إذ يرى النحويون أن المصدر يعمل عمل فعله ماضياً وغيره، إذا لم يكن مفعولاً مطلقاً، ولا يجيزون تقدم معموله عليه [61]، وقد ذهب الرضي إلى جواز تقدم معمول المصدر، إذا كان ظرفاً أو شبهه، محتجاً بالاستعمال القرآني، وبكلام الإمام عليه السلام، وبكثرة السماع، إذ قال: (وأنا لا أرى منعاً من تقدم معموله عليه إذا كان ظرفاً أو شبهه، نحو قولك: (اللهم ارزقني من عدوِّك البراءة، واليك الفرارُ)، قال تعالى: (ولا تأخُذْكُم بهما رَأفةٌ) [62]، وقال: (فلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ) [63]، وفي نهج البلاغة: (وقلَّتْ عَنْكُم نَبْوَتُهُ) ومثله في كلامهم كثير) [64] .

3. ردّ رأي:

اعتمد الرضي في شرحه على طائفة من الشواهد النحوية في الردّ على كثير من الآراء النحوية التي عرض لها، وردوده تدل على استقلاليته في الرأي، وتكامل شخصيته النحوية، وابتعاده عن التقليد الأعمى، فقد ردّ الرضي آراءً لإعلام من المذهبين، مستعيناً في كثير من

ردوده على قدرته العلمية الكبيرة، ومعرفته الواسعة بأدوات الصناعة النحوية، وسنعرض مثالين من ردوده التي عول فيها على الاحتجاج بكلام الإمام عليه السلام وهما:

1- قوله تعالى: (وددتُ أنّ أخي فلاناً كان حاضراً) [65]، واحتج الرضي بهذا الشاهد عند تعرضه لنصب الفعل المضارع إذ يرى سيبويه أنه يضعف أن يقال ((أرجو أنك تفعلُ) و (أطمع أنك فاعلٌ)) [66]، ووافقه الزمخشري (ت 538هـ) فقال: (إن الفعل الذي يدخل على أن المفتوحة مشددة كانت أو مخففة يجب أن يشاكلها في التحقيق) [67]، وبعد أن أورد الرضي هذين الرأيين ردّ رأي الزمخشري معتمداً على شاهد من كلام الإمام إذ قال: (وفيه نظر .... وفي نهج البلاغة: (وددت أنّ أخي فلاناً كان حاضراً)، وكذا في تعليل المصنف للمنع من ذلك بقوله: لو قلت: أتمنى أنك تقوم، لكان كالمتضاد، قال: لأن التمني يدل على توقع القيام، و (أنّ) تدل على ثبوت خبرها وتحققه، وذلك لأنا لا نسلم أن (أنّ) دال على ثبوت خبره وتحققه، بل على أن خبره مبالغ فيه مؤكد، فيصح أن يثبت هذا المؤكد نحو قولك: تحقق أنك قائم، وأن ينفي نحو قولك: لم يثبت أن زيداً قائم، وأنا شاكٌّ في أنه قائم، ولو كان بين معنى التمني ومعنى (أنّ) تنافياً، أو كالتنافي لم يجز: ليت أنك قائم) [68] .

2- قوله عليه السلام: (بَيْنَا هو يَسْتَقِيلُها في حَيَاتِهِ، إذْ عَقَدَهَا لآخَرَ بَعْدَ وَفَاتِهِ) [69] واحتج بهذا الشاهد عند حديثه عن وقوع (إذ) و (إذا) وهما للمفاجأة في جواب (بينا) و (بينما) رادّا رأيا للأصمعي (ت216هـ) في المسألة نفسها معولاً على الأفصح والفصيح في الاستعمال في بيان رأيه إذ قال: (ولا يجيء بعد (إذ) المفاجأة إلا الفعل الماضي [70] وبعد (إذا) المفاجأة إلا الاسمية [71]، وكان الأصمعي لا يستفصح إلا تركهما في جواب بينا وبينما [72] لكثرة مجيء جوابهما بدونهما، والكثرة لا تدل على أن المكثور غير فصيح، بل تدل على أن الأكثر أفصح، ألا ترى إلى قول أمير المؤمنين علي رضي الله عنه، وهو من الفصاحة بحيث هو: ((بَيْنَا هو يَسْتَقِيلُها في حَيَاتِهِ، إذْ عَقَدَهَا لآخَرَ بَعْدَ وَفَاتِهِ)) [73] وما ذهب اليه الرضي ذهب اليه قبله سيبويه، إذ أورد (إذ) واقعة في جواب (بينما) عند حديثه عن (إذا) إذ قال: (وتكون (إذ) مثلها أيضاً، ولا يليها إلا الفعل الموجب، وذلك قولك (بَينما أنا كذلك إذ جاءَ زيدٌ)) [74]، وأشار ابن هشام (ت 761هـ) إلى وقوع (إذ) في جواب (بينا وبينما) مشيراً إلى رأي سيبويه في المسألة فقال: (أن تكون للمفاجأة نص على ذلك سيبويه وهي الواقعة بعد بينا وبينما) [75].

4. في الخلاف النحوي:

أورد الرضي في شرحه كثيراً من المسائل الخلافية بين النحويين من المذهبين، ومن المذهب نفسه، وهو في كل ذلك يسير على منهج غير ثابت، فتارة يورد رأي الفريقين مرجحاً أحياناً وغير مرجح في أحيان أخرى، ويميل الرضي في كثير من ترجيحاته إلى الاستعانة بالشواهد للدلالة على صحة أحد الآراء في الخلاف وممّا احتج به من كلام الإمام عليه السلام في الخلاف النحوي نذكر:

- قوله عليه السلام: (وَلَنِعْمَ دَارُ مَنْ لم يَرْضَ بها دَاراً) [76]، واحتج الرضي بقول الإمام عليه السلام عند حديثه عن جواز إسناد (نعم وبئس) إلى الاسم الموصول الذي يفيد الجنس لا العهد، إذ يذهب المبرد (ت 285هـ) إلى ذلك إذ قال: (ولو قلت نعم الذي في الدار أنت لم يجز ؛ لأن الذي بصلته مقصود إليه بعينه . فقد خرج من موضع الاسم الذي لا يكون للجنس .... فإن قلت: قد جاء: (والذِي جاءَ بالصِّدقِ وصَدَّقَ بِهِ) [77]، فمعناه الجنس، فإن الذي إذا كانت على هذا المذهب صلحت بعد نعم وبئس) [78]، وقد وافق الرضي المبرد وأبا علي فيما ذهبا إليه في هذه المسألة داعماً رأيه بالشواهد إذ قال: (ولا يمتنع عند أبي علي والمبرد . وهو الحق . خلافاً لغيرهما، إسناد نعم وبئس إلى (الذي) الجنسية . وكذا (من) و (ما) . وأعني بالجنسية ما تكون صلتها عامة، وفي نهج البلاغة: (وَلَنِعْمَ دَارُ مَنْ لم يَرْضَ بها دَاراً) قال: [79]

فنِعمَ مزكا مَنْ ضاقتْ مذاهبُهُ ونِعْمَ مَنْ هو في سرٍّ وإعلانِ) [80]

والى هذا الرأي انتهى المحدثون يقول الشيخ الغلاييني: (فان الاسم الموصول، إذا لم يرد به العهد، بل أريد به العموم، أشبه المقترن بأل الجنسية فيصح أن تسند إليه هذه الأفعال كما تسند إلى المقترن بأل الجنسية) [81] .

- قوله عليه السلام: (بَقُوا في الدُّنْيَا مَا الدُّنْيَا بَاقِيَةٌ) [82] أحتج بهذا الشاهد عند تناوله صلة (ما) المصدرية، فأورد رأي سيبويه الذي يذهب فيه إلى أن صلة (ما) المصدرية لا تكون إلا فعلية [83]، ويذهب غيره إلى جواز مجيئها اسمية [84]، وبعد أن أورد الرضي الرأيين مال إلى الرأي الثاني إذ قال: (وصلة (ما) المصدرية، لا تكون عند سيبويه إلا فعلية، وجوّز غيره أن تكون اسمية أيضاً، وهو الحق، وإن كان ذلك قليلاً، كما في نهج البلاغة: (بَقُوا في الدُّنْيَا مَا الدُّنْيَا بَاقِيَةٌ) وقال الشاعر:[85]

أعِلاقةٌ أمَّ الوليِد بعدما أفنانُ رأسِك كالثغام المخلس) [86]

الخاتمة:

وبعد نخلص إلى القول إن الرضي سار على منهج يقوم على الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف وبكلام أهل البيت – عليهم السلام – وقد أخذ هذا البحث على عاتقه الوقوف على احتجاج الرضي بكلام الإمام علي عليه السلام والوظائف التي أدتها هذه الشواهد في شرحه على الكافية، فقد بين البحث أن الرضي كان حريصاً على نسبة الشواهد من كلام الإمام – ع – التي احتج بها، وقد تنوعت العبارات التي يقدم بها الشاهد من كلامه، وكذلك تبيّن من خلال البحث أن رتبة الشاهد من كلام الإمام مقدمة على غيره من الشواهد ما عدا الشواهد القرآنية وشواهد الحديث النبوي الشريف، فقد ظهر واضحاً أن الرضي يقدم كلام الإمام على كلام العرب شعراً ونثراً في كل المواضع التي اجتمعا فيها هذا فضلاً عن احتجاجه للمسألة الواحدة بأكثر من شاهد واحد من كلامه ممّا يدل على حجية الاستشهاد به في الاحتجاج النحوي، وقد عرض البحث الوظائف التي أدتها الشواهد من كلام الإمام وقد انحصرت في توثيق القواعد النحوية، وتوثيق آرائه التي صدر عنها فضلاً عن الاعتماد عليها في ردّ كثير من الآراء النحوية التي عرض لها أو تلك التي أوردها في شرحه لكثيرٍ من المسائل الخلافية بين النحويين .

وممّا تقدّم من النتائج التي توصل إليها البحث يظهر أن الرضي كان موفقاً في منهجه هذا، وكان حرياً بالنحويين أن يسيروا على منهجه، ويتوسعوا فيه ؛ لأن أهل البيت – عليهم السلام – ومنهم الإمام علي عليه السلام هم أهل بيت النبوة ومهبط الوحي ولقد نهلوا من منهل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وهو أفصح من نطق بالضاد، ولا شك أن كلامه صلى الله عليه وآله وسلم وأهل بيته أوثق وأصح وأفصح من كثير من الشواهد الشعرية الضعيفة والمصنوعة والمجهولة، التي تعج بها كتب النحو، ويصر النحويون على الاحتجاج بها على مر الزمن .

الهوامش

1. الخصائص: 1: 190 .
2. نشأة النحو وتأريخ أشهر النحاة: 192 .
3. تاج العروس من جواهر القاموس: 8: 252 .
4. إتحاف الأمجاد فيما يصح به الاستشهاد: 60 .
5. الاقتراح في علم أصول النحو: 48 .
6. شواهد أبي حيان في تفسيره: 22 .
7. في نقد النحو العربي: 77 .
8. دراسات في كتاب سيبويه: 49 .
9. النحاة والحديث الشريف: 98 .
10. يُنظر الرواية والاستشهاد باللغة: 134 .
11. احتج بالحديث النبوي الشريف في شرحه للكافية في (42) موضعاً .
12. يُنظر خزانة الأدب: 1: 9، وينظر فقه اللغة: 170 .
13. يُنظر شرح الرضي على الكافية (الهامش): 1: 283 .
14. المزهر في علوم اللغة وأنواعها: 1: 177 .
15. يُنظر صحيح مسلم: 7: 120، ويُنظر مسند أحمد بن حنبل: 3: 32 .
16. يُنظر شرح الرضي على الكافية: 2: 37 .
17. يُنظر نهج البلاغة: 800، والرواية فيه: (ما خيرٌ بخيرٍ بعدَهُ النارُ) .
18. يُنظر شرح الرضي على الكافية: 2: 189 و 4: 282 .
19. يُنظر نهج البلاغة: 809 .
20. يُنظر شرح الرضي على الكافية: 2: 301 .

21. يُنظر نهج البلاغة: 809 .

22. ينظر قول الإمام في البحر المحيط: 8: 114 .

23. يُنظر شرح الرضي على الكافية: 4: 118 .

24. يُنظر نهج البلاغة: 626 .

25. يُنظر شرح الرضي على الكافية: 4: 371 .

26. يونس: 24 .

27. البيت للنابغة الذبياني، يُنظر ديوانه: 49 .

28. يُنظر على سبيل المثال شرح الرضي على الكافية: 2: 60، و 2: 68، و3: 406، و 4: 252، و4: 441 .

29. يُنظر الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، المسألة (61)، 2: 436- 438 .

30. يُنظر نهج البلاغة: 233 .

31. يُنظر المصدر نفسه: 61 .

32. شرح الرضي على الكافية: 2: 245 – 246 .

33. يُنظر قول الإمام في مسند أحمد بن حنبل: 6: 126 .

34. يُنظر نهج البلاغة: 115 .

35. يُنظر المصدر نفسه والصفحة نفسها .

36. الفرقان: 24 .

37. شرح الرضي على الكافية: 3: 455 .

38. يُنظر على سبيل المثال شرح الرضي على الكافية: 1: 511 و 3: 52 .

39. الشواهد القرآنية في النحو عند ابن هشام: 8 .

40. يُنظر المصدر والصفحة نفسها .

41. يُنظر الاستشهاد والاحتجاج باللغة: 85 – 86 .

42 . يُنظر نهج البلاغة: 191، والرواية فيه: (وأؤمن به أوّلاً بادياً) .

43. شرح الرضي على الكافية: 3: 461 .

44. يُنظر نهج البلاغة: 316 .

45. يُنظر شرح الرضي على الكافية: 4: 12 .

46. يُنظر نهج البلاغة: 491 .

47. شرح الرضي على الكافية: 4: 113 .

48. يُنظر على سبيل المثال شرح الرضي على الكافية: 2: 60، 2: 103، و 2: 256، و 3: 455، و 4: 166، و 4: 316 .

49. يُنظر نهج البلاغة: 463 – 464 .

50. يُنظر شرح ابن عقيل: 1: 235 .

51. شرح الرضي على الكافية: 1: 283 .

52. نهج البلاغة: 65 .

53. يُنظر شرح ابن عقيل: 1: 521، و. يُنظر النحو الوافي: 2: 188 .

54. شرح الرضي على الكافية: 1: 511 .

55. يُنظر نهج البلاغة: 86 .

56. يُنظر شرح ابن عقيل: 1: 590 .

57. يُنظر جامع الدروس العربية: 3: 470 .

58. شرح الرضي على الكافية: 2: 37 – 38 .

59. النحو الوافي: 2: 300 .

60. يُنظر نهج البلاغة: 563 .

61. يُنظر شرح قطر الندى وبل الصدى: 245 .

62. سورة النور: 2 .

63. سورة الصافات من الآية: 102 .

64. شرح الرضي على الكافية: 3: 406 .

65. يُنظر شرح البلاغة: 91، والرواية فيه: (وددتُ أن أخي فلاناً كان شاهداً) .

66. يُنظر الكتاب: 3: 190 .

67. المفصل: 384 .

68. شرح الرضي على الكافية: 4: 31 .

69. يُنظر نهج البلاغة: 78 .

70. يُنظر الكتاب: 4: 354 .

71. يُنظر شرح ابن عقيل: 2: 345 .

72. لم أعثر على رأي الأصمعي في المصادر التي رجعت إليها .

73. شرح الرضي على الكافية: 3: 196 .

74. الكتاب: 1: 354 .

75. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: 1: 115 .

76. يُنظر نهج البلاغة: 553 .

77. سورة الزمر: 33 .

78. المقتضب: 2: 143 .

79. من شعر قيل في مدح بشر بن مروان ولا يعرف قائله، يُنظر شرح الرضي على الكافية (الهامش): 4: 252 .

80. يُنظر المصدر نفسه، الصفحة نفسها .

81. جامع الدروس العربية: 1: 61 .

82. يُنظر نهج البلاغة: 159 .

83. يُنظر الكتاب: 1: 183، و 2: 139 .

84. يُنظر المقتضب: 2: 54 – 55، و يُنظر شرح ابن عقيل: 1: 133، و يُنظر مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: 1: 409 – 410 .

85. البيت للمرار الفقعسي، يُنظر ديوانه: 461 .

86. شرح الرضي على الكافية: 4: 441 .

مصادر البحث ومراجعه:

*القرآن الكريم .

1. إتحاف الأمجاد في ما يصح به الاستشهاد، السيد محمود شكري الالوسي (ت 1342هـ)، تحقيق عدنان عبد الرحمن الدوري، إحياء التراث الإسلامي، وزارة الأوقاف، بغداد، 1982 م .

2. الاستشهاد والاحتجاج باللغة، د. محمد عيد، ط 23، عالم الكتب، بيروت، 1988م .

3. الاقتراح في علم أصول النحو، جلال الدين السيوطي (ت 911هـ)، تحقيق: د. أحمد محمد قاسم، ط1، مطبعة السعادة، القاهرة، 1396هـ – 1976 م .

4. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، عبد الرحمن بن محمد بن الانباري (ت 577هـ)، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي (د.ت) .

5. تاج العروس من جواهر القاموس، السيد محمد مرتضى الحسيني الزبيدي (1205هـ)، تحقيق د. عبد العزيز مطر، الكويت، (د.ت) .

6. تفسير البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي (ت 745هـ)، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، 1422هـ – 2001م .

7. جامع الدروس العربية، الشيخ مصطفى الغلاييني، ط 1، دار الكوخ للطباعة والنشر، 1425هـ – 2004 م .

8. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب على شواهد شرح الكافية، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت 1093 هـ)، ط1، المطبعة الأميرية ببولاق، القاهرة (د . ت) .

9. الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني (ت 392هـ) تحقيق محمد علي النجار – ط2– دار الهدى للطباعة والنشر بيروت .

10. دراسات في كتاب سيبويه، د . خديجة الحديثي، وكالة المطبوعات، الكويت، 1980 م .

11. ديوان المرار الفقعسي منشور ضمن شعراء أمويون، تحقيق: نوري حمودي القيسي، ط1، عالم الكتب، بيروت ومكتبة النهضة العربية، بغداد، 1985 م .

12. ديوان النابغة الذبياني، جمع وشرح العلامة الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور، الشركة التونسية للتوزيع – تونس، 1986 م .

13. الرواية والاستشهاد باللغة، د. محمد عيد، عالم الكتب، بيروت، 1972م .

14. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بهاء الدين عبد الله بن عقيل (ت 769 هـ)، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، ط1، 1427هـ .

15. شرح الرضي على الكافية، رضي الدين الاسترابادي (ت 686 هـ)، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس، 1398هـ – 1978م .

16. شرح قطر الندى وبل الصدى، جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت 761هـ)، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه الدكتور أميل يعقوب، ط 2، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1420هـ – 2000 م .

17. شواهد أبي حيان في تفسيره، د. صبري إبراهيم السيد، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1989م .

18. الشواهد القرآنية في النحو عند ابن هشام، محمد سامي أحمد، أطروحة دكتوراه، كلية التربية، جامعة بغداد، 1998 م .

19. صحيح مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج القُشيري النيسابوري (ت 261هـ)، دار الفكر، بيروت، (د.ت) .

20. فقه اللغة، حاتم صالح الضامن، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، 1990م .

21. في نقد النحو العربي، د. صابر بكر أبو السعود، دار الثقافة، بيروت، 1988 م .

22. الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب بسيبويه (180 هـ)، علق عليه ووضع حواشيه وفهارسه د. أميل بديع يعقوب، ط2، دار الكتب العلمية، لبنان، 2009 م .

13. المزهر في علوم اللغة وأنواعها، جلال الدين السيوطي (ت 911هـ) شرحه وضبطه محمد أحمد جاد المولى وعلي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه – القاهرة، (د.ت) .

24. مسند الإمام أحمد بن حنبل، وبهامشه منتخب كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، المكتب الإسلامي للطباعة والنشر، ودار صادر للطباعة والنشر، بيروت، (د.ت) .

25. مغني اللبيب عن كتب الاعاريب، جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت 76هـ)، حققه وعلق عليه د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، راجعه سعيد الأفغاني، ط1، مؤسسة الصادق، طهران، 1378هـ .

26. المفصل في صنعة الإعراب، جار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت 538هـ)، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه د. أميل بديع يعقوب، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1420هـ - 1999م .

27. المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت 285هـ)، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت (د.ت) .

28. النحاة والحديث الشريف، حسن موسى الشاعر، ط1، 1980م .

29. النحو الوافي، عباس حسن، ط 1، مكتبة المحمدي، بيروت لبنان، 1428هـ - 2007م .

30. نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، الشيخ محمد الطنطاوي، مطبعة وادي الملوك، القاهرة (د . ت).

31. نهج البلاغة لجامعه الشريف الرضي محمد بن الحسين بن موسى (ت 406 هـ)، تحقيق السيد هاشم الميلاني، ط3، العتبة العلوية المقدسة، 1431هـ - 2010 م .

Grammatical Examples of Imam Ali's speeches in al-Radhi's explanation on al-Kafiyah

Grammatical examples are the base in constructing and enhancing grammatical rules. These examples are of two kinds: the first are prose examples taken from the Holy Quran, prophetic traditions and other Arabic prose. The second are poetic examples mostly used in grammar books.

The grammarian al-Radhi al-Istrabathi has chosen the approach of depending mostly on examples taken from Prophetic Traditions and Ahl-ul-Bait's speech (Prophet's special close relatives). In doing so, he has founded a new approach in grammar. This study focuses on this approach that depends on examples taken from Imam Ali's speeches and their grammatical functions. The study shows the way in which some particular examples have been introduced to explain one particular matter with their explanation. The functions of these examples are enhancing a grammatical rule, authenticating a grammatical opinion, or rejecting an opinion as well as their role in grammatical dispute.

The study approves that al-Radhi has been successful in his approach. Grammarians should have followed, supported and enlarge his approach for the benefit of Arabic.